

العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر -

ملخص

تعتبر العناقيد الصناعية حالياً من محدّدات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ذلك أنّ العمل الفردي لهذه المؤسسات خلق لها العديد من القيود التي تواجه نموّها و تطوّرها، ممّا أدّى إلى خلق إطار يسمح لها باكتساب مزايا اقتصاديات الحجم الكبير واستخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة وخفض تكاليف الإنتاج ورفع جودة ونوعية المنتجات النهائية، محلياً ودولياً، خاصة مع التحرر المستمر للأسواق، كما أنّها تعدّ سبيلاً لدمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة قدرته التنافسية عالمياً.

الكلمات الدالة: العناقيد الصناعية - التنافسية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. زهير زواش

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
الجزائر

مقدمة

Abstract

تزايد الاهتمام في الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ التسعينات من القرن الماضي نظراً لما آلت إليه، برامج التنمية التي كانت تعتمد على الصناعات المصنعة تدعم هذا الاتجاه بداية من سنة 2001 بظهور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق العديد من الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلياً و وطنياً.

وبالنظر للمشاكل التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل منفرد ترجع غالباً إلى صغر حجمها ولكن أوضحت الدراسات مؤخراً أنّ تلك المشاكل لا ترتبط في الأصل بصغر حجم المؤسسات وإنما بتفككها وعدم ارتباطها في هيكل متكاملة فعليها بناء تحالفات وممارسة نشاطها في تكتلات وتشابك يوفّر لها فرص تزوّدها بميزات

The industrial clusters are one of competitiveness determinants of small and medium enterprises because the individual work of these enterprises created many obstacles which face their growth and progress which allows them to gain advantages of scale and the use of advanced modern technology, lack of production costs and raise the quality of the final products locally and internationally, especially with the liberalization of markets, as it is a way to integrate the Algerian economy into the global economy through increase international competitiveness.

Keywords: Industrial clusters - competitiveness - small and medium enterprises (SMEs).

تنافسية جماعية و ديناميكية تقوم على أساس الابتكار والتعلم ومن هنا ظهرت العناقيد الصناعية في السنوات الأخير كأداة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا ودوليا.

والجزائر كسائر بلدان العالم، إستراتيجية العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 الهادف إلى إنشاء 42 حظيرة صناعية جديدة موزعة عبر كافة التراب الوطني لتلبية المتطلبات التنموية المحلية عبر خلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني ورفع تنافسية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، والسؤال المطروح في ورقة البحث هو: ما مدى مساهمة العناقيد الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة ميكانيزمات عمل العناقيد الصناعية ومدى تطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: العناقيد الصناعية – مكوناتها وخصائصها

1- التطور التاريخي للعناقيد الصناعية:

منذ القدم كان كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو حرفة معينة للكسب، ويتميز سكان هذا التجمع عن غيرهم في التمكن من هذه الصناعة والقدرة على الاستفادة منها، فهناك التجمعات الزراعية التي يعمل معظم سكانها في الزراعة نظراً لما تتميز به منطقتهم من مزايا نسبية للزراعة ولوجود المزارعين المهرة الذين تراكت لديهم المعرفة والخبرات، أما بقية السكان غير المزارعين فيعملون في أعمال تخدم هذا النشاط، وهناك تجمعات القرى والمدن البحرية التي يعمل معظم سكانها في صيد السمك، في حين خصصت مجموعة منهم في صناعة السفن ومجموعات أخرى في صناعة وسائل الصيد وهكذا فكل من في هذه المدينة يعمل بشكل أو بآخر في أعمال لها علاقة بالبحر. وقد لفت (ألفرد مارشال) في عام 1990 الانتباه لأهمية التجمعات الصناعية ولفوائد التي يمكن أن تجنيها منها المؤسسات مرهون بتجمع عدد من المؤسسات الصغيرة التي تعمل في نفس المجال، وتزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد نجاح التجربة التي عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينات والثمانينات، هذا بفضل تحقيق نمو سريع وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة التي تجمعت، والذي مكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية.⁽¹⁾

وقد ظهر أول تعريف واضح لمفهوم العناقيد الصناعية في عام 1990م طرحه البروفيسور "مايكل بورتر" فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أنّ أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على

سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و وجد أنّ أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة العناقيد الصناعية.(2)

2- تعريف العناقيد الصناعية:

بدأت معالم هذا المفهوم في عام 1990 عندما قام العالم الاقتصادي (Michael Porter) بإصدار كتابه الشهير الميزة التنافسية للأمم (The Competitive Advantage Of Nations).⁽³⁾ وتعرف الأدبيات الاقتصادية العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين، بحيث أنها تتضمن المصنعين والموردين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة.

وقد يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليشمل عدد من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل (الجامعات، هيئات التوحيد القياسي، والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التعليم والمعلومات، والبحث العلمي والدعم الفني.

ويمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، ولكن تختلف العناقيد من حيث العمق ودرجة التعقيد، ولكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية.⁽⁴⁾

3- مكونات العناقيد الصناعية:

هناك 05 عناصر أساسية في العنقود الصناعي هي:

أ- **الشركات:** الشركات هي المحرك الرئيسي للعنقود والعنصر الذي يقوم بعمليات الإنتاج وتفعيل الابتكارات وإيجاد فرص العمل و جلب الاستثمارات ورفع القيمة المضافة و زيادة الصادرات.

ب- **الحكومة:** وهو الذي يقوم بضمان وضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير العنقود قيد التنفيذ، كما يقوم بالمساعدة في بناء علاقات العنقود مع الجهات الحكومية والخاصة المختلفة التي يمكن أن تساهم في دعم تنمية العنقود، إضافة لتقديم الدعم المادي لتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى للمشاركة في تنمية العنقود، وضمان سد الفجوات الموجودة.

ج- **الجهات و المؤسسات الداعمة:** وتشمل الجهات البحثية والمؤسسات المالية ويختلف الدور الرئيسي لهذه الجهات كل حسب اختصاصه في توفير التقنية، والابتكارات، والتمويل، والتدريب والبحوث والتطوير، التي تعمل كهمزة وصل بين الشركات العاملة في العنقود.

د- **هيئات و مؤسسات خدمات الأعمال:** الدور الرئيسي لهذه الهيئات هو تشجيع التعاون بين الشركات العاملة في العنقود وزيادة ديناميكية العنقود من خلال إيجاد

التحالفات والمشاريع المشتركة و الترويج للمنتجات.

كما تهدف لإيجاد رؤية مشتركة للشركات العاملة، وتعمل على تأطير وتنظيم الروابط بين شركات العنقود ببعضها و بينها و بين الجهات الأخرى خارج العنقود.

هـ الهيئة البحثية: الدور الرئيسي لهذه الهيئة، هو توفير بعض العناصر الضرورية في البيئة المحيطة بالعنقود و التي تعتبر ضرورية لنشأتها و زيادة فاعليته و نشاطه منها (مؤسسات علمية، و بحثية، جامعات ومراكز بحوث).

كما تتوفر البيئة المحيطة بالعنقود على أنظمة والقوانين، و بنية تحتية حديثة في مجال الاتصالات والمواصلات.(5)

4- خصائص العناقيد:

من بين أهم خصائص العناقيد الصناعية:

أ- تجمع جغرافي لشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة مبنية على تبادل السلع و لخبرات والموارد البشرية، أيضاً شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.

ب- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج بتكاليف أقل نسبياً من استيرادها، مما سيؤثر إيجابياً على القدرة التنافسية على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالمياً.

ج- من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل، فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصها التسويقية وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة.

د- أما من ناحية التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية، فإنه يختلف من عنقود إلى آخر، فيمكن أن يحدث هذا التركيز على مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها، وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي يمكن أن يشمل العنقود مجموعة من الدول المتجاورة.(6)

يمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المؤسسات على مستوى العناقيد علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع،

والخبرات، والموارد البشرية:

- هناك ما يسمى بالترابطات الأفقية: هي عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية.

- علاقات تكامل رأسي (أمامي وخلفي): هي عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية.

هـ- إن العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة.(7)

5- مزايا العناقيد الصناعية:

يوفر العمل ضمن العناقيد العديد من المزايا للمؤسسات:

- يؤدي إلى تقليل في تكاليف أثناء المرحلة الإنتاجية و بالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات و زيادة فرص الصادرات ومنه خفض البطالة و جذب الاستثمارات الأجنبية.

- توفير البنية التحتية المناسبة للصناعة.

- تسهيل الحصول على الموارد المالية، نتيجة لوجود أسواق مالية على دراية بالصناعة.

- يساعد على زيادة فرص التخصص و تقسيم العمل.

- التكامل مع المؤسسات الأخرى للحصول على مزايا الحجم والمقدرة على دخول أسواق جديدة.

- تسهيل الحصول على العمالة المدربة و الموردين المتخصصين.

- تسهيل تبادل المعلومات و اكتساب المعرفة، ومنها سرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة.

- زيادة القدرة الإبتكارية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و التطور المستمر.(8)

6- أنواع العناقيد الصناعية:

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بسبب المفاهيم و المعايير التي ينظر للعنقود من خلالها:

6-1- العناقيد الصناعية حسب المنشأة:

يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي، تلقائي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي، ولتنمية هذا النوع من التجمعات تطبق سياسات معينة لتفعيل التجمع وإزالة العوائق التي تحد من نموه، بهدف الوصول للطاقة

القصى من الإمكانيات المتاحة له، ومعظم دول العالم التي تتبع أسلوب العناقيد الصناعية تركز على هذا النوع من التجمعات، حيث يتميز بمعقولية تكلفته كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية ويمكن أن يكون التجمع مصطنعاً عبر سياسات وإجراءات معينة مبنية على دراسات تشير لإمكانية إيجاده، إلا أن تنمية هذا النوع تستغرق وقتاً أطول و تكلفة أكبر مقارنة بالنوع السابق، وهو ما يرفع من درجة المخاطرة في اختياره.

2-6- العناقيد الصناعية حسب المنتج:

يمكن أن يصنف التجمع على أنه:

- تجمع صناعة السيارات كما في (ديترويت و جنوب ألمانيا).
- تجمع الخدمات المالية (لندن و نيويورك).
- خدمات سياسية أو إعلامية (هوليوود).
- تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا).
- حاسبات و برامج حديثة (وادي السيليكون في أمريكا و بنجالور في الهند).
- تجمع صناعة الأزياء و السيراميك جنوب إيطاليا.

3-6- العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط:

وحسب نوعية الترابط هناك نوعان:

- أ- **عناقيد مترابطة رئيسياً:** وفيه يتكون العنقود من مؤسسة أو بضع مؤسسات كبيرة، ويمدها عدد كبير من المؤسسات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشترين وبائعين كتجمعات صناعة السيارات.
- ب- **عناقيد مترابطة أفقياً:** وفيه يتكون العنقود من عدد كبير جداً من المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية و تسوقها، وهي تشترك في التقنية وقوى العمل والموارد و ربما الأسواق.⁽⁹⁾

7- العنقود الصناعي و آلية عمله:

تقوم آلية عمل العناقيد الصناعية على أربعة مبادئ أساسية هي:

1-7- التركيز الجغرافي:

هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية،

وتأتي المؤسسات إلى هذا العنقود رغبة في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين وماليين وتقنيين وعماله ماهرة وتكنولوجيا، كما تأتي رغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها، وفي رفع مقدرتها، من خلال تبادل المعلومات وعمليات التعليم والتطوير وتوسيع العلاقات.

2-7- التخصص:

العنقود الفعال بحاجة إلى شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصًا وتميزًا ما تكون هذه المؤسسات متمكنة من تخصصها وسباقه في طرح وتطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادرًا على النجاح إلا أن هذا لا يعني أن يتعلق التجمع على نفسه، فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا التجمع وربما يثمر عن إيجاد منتجات وعناقد جديدة متخصصة فيها، مثال على ذلك (التكنولوجيا الحيوية) (Biotechnology) الذي هو نتيجة تعاون عدة تجمعات وتخصصات (في العلوم الطبية وعلم الأغذية والزراعة والبيئة).

3-7- الابتكارات:

وهي القياس الحقيقي لحيوية التجمع وتنافسيته، فعندما تبتكر المؤسسة منتجًا ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليلاً من التحسينات على المنتج، هذا الوضع يدفع المؤسسة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية العنقود.

4-7- المنافسة:

فالتنافس بين المؤسسات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، و ينشط حركة البحث العلمي كما انه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية، ولمحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية العنقود وتكلفة كبيرة على المستوى البعيد حيث يقل عدد المؤسسات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.

5-7- التعاون:

وهو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق فنمو المؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها، ومع تطور العناقد تتعزز علاقات التبادل بين المؤسسات وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي يوجدها العنقود بين المؤسسات من التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في

منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد. ومع تزايد أعداد المؤسسات وزيادة حدة المنافسة تسارعت وتيرة الابتكارات وانطلقت ثورة تكنولوجيا المعلومات، ودخل العديد من الشركات في تحالفات مختلفة داعمة بذلك موقفها وموقف التجمع التنافسي، لدرجة أن أي مؤسسة حول العالم تريد أن تدخل في هذا النشاط فلا بد أن تبدأ من هناك أو تضع لها فرعاً هناك، كما استقطب هذا التجمع المحترفين والمختصين من أنحاء العالم نظراً لإمكانية إيجاد فرص العمل المناسبة لهم.⁽¹⁰⁾

8- العلاقات الصناعية داخل العقود:

يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة داخل العقود، وتشتمل هذه المفاهيم على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المنشآت والتي من أهمها:

أ- التعاقد من الباطن (Subcontracting):

يعرف على أنه أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقاً للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها.

ويأخذ التعاقد من الباطن عدة أشكال منها:

- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية (Capacity subcontracting):

حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقاً لمواصفات محددة، في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجها، ويتم ذلك نتيجة عدم قدرة الشركة الأم على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة ولذلك تقوم بالاستعانة بشركات أخرى لإنتاج كميات إضافية لتغطية هذا الطلب وهذه الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين الشركة والمقاول من الباطن.

- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص (Specialization Complementary):

تمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرئيسي في العملية الإنتاجية، حيث تقوم الشركة الأم بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة.

- التعاقد من الباطن مع المورد (Supplier Subcontracting):

هذه الحالة تماثل حالة التخصص في كونها نوع من التكامل الرأسي، إلا أن المقاول الفرعي يسيطر تماماً على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج، ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

ومن بين أسباب التي تدفع الشركات إلى تطبيق هذا النوع التعاقد من الباطن:

- **تحقيق الاستقرار في سوق السلع:** من خلال إنتاج سلع التي يتصف عليها الطلب بعدم الانتظام سواء بسبب التذبذبات الدورية أو الموسمية، أو في حالة عدم وجود طلب كافي لاستمرار عمل خطوط الإنتاج بطاقة اقتصادية.

- **تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل:** الخصائص الفنية للإنتاج و تكاليف الإنتاج الثابتة قد تشجع على التعاقد من الباطن، خاصة في حالة اختلاف الحجم الأمثل للإنتاج وفقاً لمراحل الإنتاج المختلفة.

- **هيكل سوق العمل:** أحياناً تفضل الشركات الكبرى الاستعانة بشركات صغيرة لإجراء مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب عمالة كثيفة غير مدربة و ذلك للاستفادة من الأجور المنخفضة لهذه العمالة في المشروعات الصغيرة.

- التزويد الخارجي (Oustersourcing):

وهو عبارة عن قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخلياً، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي عادةً ما تكون صغيرة أو متوسطة الحجم، بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم، ويمثل التزويد الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المؤسسات (Vertical relations)، و له عدة مزايا:

أ- **من الناحية المالية:** يسمح هذا النظام باستبدال النفقات الثابتة للعاملين بأخرى متغيرة، وبالتالي تقليل من النفقات.

ب- **من الناحية الإنتاجية:** تستطيع الإدارة تركيز اهتمامها على مستوى التنافسية والجودة الخاصة بمنتجاتها بدلاً من تشتت الاهتمام على العمليات الفرعية للإنتاج.

ج- **التحالفات الإستراتيجية:** تتجه الشركات إلى هذه العلاقات لما لها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على هذه الخدمات (الفنية، التكنولوجية، المعلوماتية)، وبالتالي توفير تكاليف أن تقوم الشركة بمفردها بهذا، إضافة إلى أن وجود مجموعة من الشركات في نشاط مجمع يؤدي إلى الاستفادة من تنوع الخبرات من خلال الاحتكاك. غير أن هذا النمط يستدعي وجود بيئة أعمال ناضجة متطورة حتى يمكن أن تتجه إليه الشركات، كما أنه يستدعي وجود تشريعات قانونية كفئة حتى يمكن تفعل آثاره الإيجابية.(11)

-9- معايير تصنيف العناقيد الصناعية:

يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقاً لعدد من المعايير:

9-1- مرحلة التطور: تنقسم العناقيد وفقاً لمرحلة النمو إلى الطور الجنيني، وهي المرحلة التي يكون فيها حجم العنقود صغيراً ولديه إمكانيات نمو كبيرة، طور الإنشاء، حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه، طور النضج، حيث يكتمل فيه

بناء العنقود وتصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية.

2-9- عمق العلاقات بين الوحدات: وتنقسم العناقيد الصناعية إلى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة، وذلك وفقاً لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات وعدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.

3-9 ديناميكية العمالة: و تنقسم العناقيد وفقاً لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار، ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغيير في حجم العمالة يتراوح بين $\pm 10\%$.

4-9 أهمية العلاقات الجغرافية: كما يتم تقسيم العناقيد وفقاً لمستوى المنافسة طبقاً للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي.⁽¹²⁾

10- السياسات اللازمة لخلق و تنمية العناقيد الصناعية:

في هذا المجال يمكن تقييم السياسات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين:

1- المجموعة الأولى: تتعلق بمجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساندة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات، مثل الدعم الفني و التكنولوجي وغيرها، يجب أن تتكامل مع برامج التمويل المتاحة وبرامج تنمية مهارات العمالة، وأي اختلاف في المستوى أو المحتوى أو عدم اتساق التوقيت يؤدي إلى فجوات بين المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن تطبقه المؤسسة وبين حجم التمويل المتاح، والمستوى الفني للعمالة.

2- المجموعة الثانية: هي مجموعة السياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات، مثل تشجيع التعاقد من الباطن و تشجيع تبادل المعلومات وإنشاء مراكز تدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة، يساهم فيها العاملين في العنقود إضافة إلى آخرين من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، أو لإنتاج مدخل وسيط له صفة العمومية في هذا العنقود، أيضاً يقع على الدولة مسؤولية إقامة الربط بين العنقود الصناعي و نظام التطوير الوطني، وهو النظام الذي يضم (نظم التعليم و التدريب و نظم الإنتاج، و مؤسسات البحث العلمي والجامعات، ذلك أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود و وصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية، وعليها أن تحدد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها، وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل كل منها إليها، حتى لا يضر تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة، إضافة إلى أن

تصميم السياسة الاقتصادية يجب أن يكون في إطار رؤية واضحة لأطر عمل مختلف العناقيد الصناعية في الاقتصاد، وأيضاً في إطار رؤية متكاملة لخريطة العناقيد ولعلاقات الارتباط بينها.⁽¹³⁾

المحور الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زال يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فيما يعتبر كبير أو متوسط في الدول النامية يعد صغيراً في الدول المتقدمة.⁽¹⁴⁾

1- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

عموماً، إن أي تعريف يمكن أن يقدم لهذا النوع من المؤسسات سيبنى في الغالب، إما على أساس الكمي وإما على الأساس النوعي:

أ- **التصنيف على الأساس الكمي:** يعتمد على المعايير التالية: حجم العمالة، ومبلغ رأس المال المستثمر، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة، وقيمة المبيعات، و الحصة السوقية، وغيرها.

ب- **التصنيف على الأساس النوعي:** يعتمد على المعايير التالية: المستوى التقني المستخدم، والطبيعية، التسويقية للمؤسسات سواء كانت موجهة إلى السوق المحلية أو الدولية ... الخ.⁽¹⁵⁾

2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

في الجزائر وبالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحدوث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها و مضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تعريفها في المادة (04) من ها القانون: « تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص ورقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة »⁽¹⁶⁾، ويمكن إيضاح هذا التعريف من خلال المخطط الآتي:

مخطط تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الحصيلة السنوية	رقم الأعمال السنوي	عدد العمال سنوياً	تصنيف المؤسسة
-----------------	--------------------	-------------------	---------------

متوسطة Moyenne	$250 \geq$	أو	$2 \geq$ مليار دج	أو	$500 >$ مليون دج
صغيرة Petite	$50 \geq$	أو	$200 \geq$ مليون دج	أو	$100 >$ مليون دج
مصغرة micro	$10 \geq$	أو	$20 \geq$ مليون دج	أو	$10 >$ مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المواد: 5، 6 و 7 من القانون 18-01 الموافق لـ 2001/12/12،

المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

3- واقع و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

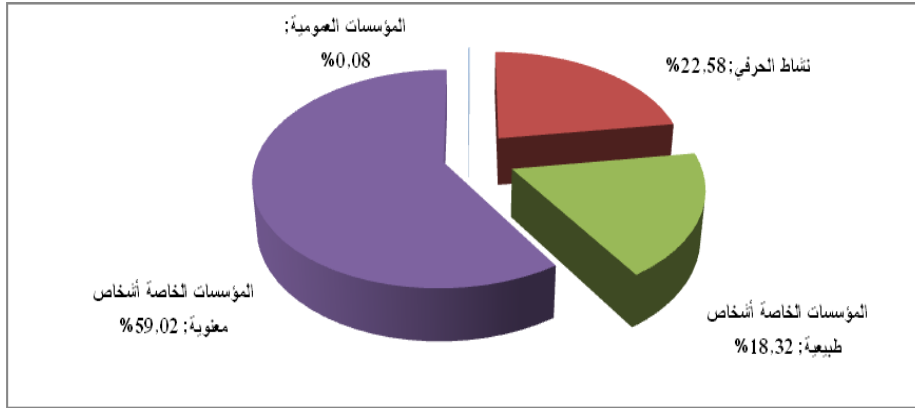
يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري تتبلور من خلال مساهمته في عدد من المجالات الاقتصادية المهمة، كالشغل و الصادرات و الناتج الوطني وغيرها، ولقد لوحظ تزايد مستمر في أهمية هذا النوع من المؤسسات جسده التزايد و التطور الكبيران لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

أ- حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

عند نهاية 2012 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 711.832 مؤسسة منها 60 % أشخاص معنوية و الباقي أشخاص طبيعية 18,32 % منهم يمارسون النشاط الحرفي 22,58 %، كما عرفت تراجع في المؤسسات العمومية إلى 557 مؤسسة.

وتقدر نسبة تزايد السنوي (2012/2011) لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 7,97 %، ويتمثل هذا التزايد في خلق 55.144 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة، حيث تم حذف 8.428 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، ليتم إعادة نشاط 5.876 مؤسسة. ومنه إجمالي الصافي لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقدر بـ 52.523 مؤسسة⁽¹⁷⁾.

حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تقسيمها لسنة 2012



وترجع هذه الزيادة في حجم المؤسسات في الأساس إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع، نتيجة الطفرة النفطية في الأعوام الماضية، حيث أصبحت الجزائر اليوم ورشة كبيرة، مما أتاح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة الاستثمار والتطور، كما أن تركّز هذه المؤسسات في القطاع الخاص مرده إلى طبيعة العمل الاقتصادي اليوم في الجزائر الذي يسير يوماً بعد يوم نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، والذي يركز في الأساس على العمل الخاص كما أن الانسحاب التدريجي للمؤسسات العمومية و خصخصة القطاع ساهما بدورهما في تحقيق هذه النتيجة.⁽¹⁸⁾ لقد تركّز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012 مقارنة ب 2011 في قطاع الخدمات (ب 9,61%) كما يأتي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، في المرتبة الثانية، على قطاع الفلاحة بنحو 6,76%، تليه نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 5,68% ثم قطاع المحروقات والطاقة ب 4,91% ثم قطاع الأشغال ب 4,77%.

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في دعم الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال:

1. مساهمتها في التشغيل:

بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.848.117 شخص إلى غاية 2012/12/31 يتكون هذا العديد من أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة بالمقارنة مع سنة 2011 هناك تطور بنسبة ب 7,19%.

والعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطور بنسبة 7,44% وهي بالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير حجم العمالة، وبالتالي في التخفيض من حدة

البطالة في الجزائر.

2. مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري جلياً من خلال مساهمتها في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص الممثل الأساس للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بما نسبته 84,77 % من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 15,23 % من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات، لسنة (2012/2011)،⁽¹⁹⁾ وهو ما يبرز أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة في ترقية الصادرات:

تعتمد الجزائر في صادراتها بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 97,04 % من صادرات الجزائر لسنة 2012 وارتفاع سريع بنسبة 0,51 % مقارنة بسنة 2011، غير أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى دائماً هامشية، بنسبة 2,96 % من المجموع الإجمالي للصادرات وهذا ما يعادل 2,18 مليار دولار أمريكي مع تسجيل ارتفاع محسوس بنسبة 6 %، مقارنة بسنة 2011.

المحور الثالث: أثر العناقيد الصناعية على الميزة التنافسية للدولة:

لا يمكن دراسة العناقيد الصناعية بعيداً عن التنافسية، فكلما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل اقتصاد بلد ما كلما ارتفعت تنافسية هذا الاقتصاد، بوجه عام، و ينتج عنه رفع القدرة التنافسية لمجموعة من الصناعات وبالتالي تطور المزايا التنافسية للدول.⁽²⁰⁾

1- تعريف التنافسية:

في بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينات ارتبطت بالسياسة التقنية، أما حالياً فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل.

هناك عدة تعاريف للتنافسية وقد تباينت التعاريف واختلفت وتعددت فنجد:⁽²¹⁾

- **تعريف التنافسية حسب المؤسسات:** « القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى ». ⁽²²⁾

- **تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط:** « وهي تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية و الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من

خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي فيه إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع» (23).

- تعريف التنافسية على مستوى الدولة:

- يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي (Word Economic Forum): « بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة » أو أنها « مقرر الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد ». (على مستوى الكلي).

2- أنواع التنافسية:

يوجد عدة أنواع من التنافسية وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التميز فيما بينهما كما يلي:

1-2- التنافسية التكلفة أو السعرية: إنّ التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل يتمكّن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، كما أنه لسعر الصرف الوطنية تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

2-2- التنافسية غير السعرية: وتشمل ما يلي:

أ- **التنافسية النوعية:** تعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.

ب- **التنافسية التقنية:** تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية المضافة المرتفعة.

2-3- التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية:

أ- **التنافسية الكامنة:** تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار.

ب- **التنافسية الجارية:** تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات وإستراتيجياتها.

3- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسي العالمي:

يعتمد التقرير في تحليله لتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول المشاركة والبالغ عددها (144) دولة لعام 2012-2013 على نوعين رئيسيين البيانات وهي:

- **البيانات الكمية (Quantitative):** هي البيانات المرتبطة بالأداء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات عبر قاعدة البيانات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

- **البيانات النوعية (Qualitative Data):** هي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل هيئة المنتدى. (24)

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.(25)

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعاً طفيفاً لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالمياً من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاوتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقاً لـ 12 معياراً من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساساً جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استعادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلاً عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:(26)

جدول يبين ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013

فرق الأداء	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		المحاور الرئيسية
	النقاط (7-1)	المرتبة (1-142)	النقاط (7-1)	المرتبة (1-142)	
↓ 23	3.7	110	4.0	87	تصنيف التنافسية الإجمالي
↓ 14	4.2	89	4.4	75	المتطلبات الأساسية
↓ 14	2.7	141	3.1	127	1- مؤشر المؤسسات
↓ 7	3.2	100	3.4	93	2- مؤشر البنية التحتية
↓ 4	5.7	23	5.7	19	3- مؤشر الاقتصاد الكلي
↓ 11	5.4	93	5.5	82	4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي و
↓ 14	3.1	136	3.4	122	معززات الكفاءة

↓ 7	3.4	108	3.5	101	5- مؤشر التعليم العالي و التدريب
↓ 9	3.0	143	3.4	134	6- مؤشر كفاءة سوق السلع
↓ 7	2.8	144	3.4	137	7- مؤشر كفاءة سوق العمل
↓ 5	2.4	142	2.6	137	8- مؤشر تطور الأسواق المالية
↓ 13	2.6	133	2.8	120	9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
↓ 2	4.3	49	4.3	47	10- مؤشر حجم السوق
↓ 8	2.3	144	2.7	136	عوامل تطور الإبداع و الابتكار
↓ 9	2.5	144	2.9	135	11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
↓ 9	2.1	141	2.4	132	12- مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Economic Forum, the Global Competitiveness Report: 2011-2012, pp: 94-95 and 2012-2013 ; pp: 88-89, Consulté le Cite : Marsh 14th, 2014.

ويحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى:

يظهر الجدول كيف أنّ أداء الاقتصاد الجزائري يختلف من متغير إلى آخر ويؤثر على الموقف التنافسي لكل منها، فبالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية الجزائر سجلت تراجعاً ب 14 مرتبة عن سنة 2011-2012، أما محور عوامل تعزيز الفعالية فقد صنفت الجزائر في المرتبة 136 في سنة 2012-2013، حيث سجلت تراجعاً ب 14 مرتبة مقارنة بسنة 2011-2012 وعن المحور المتعلق بعوامل تعزيز التطور والابتكار احتلت الجزائر المرتبة 144 في سنة 2012-2013 حيث سجلت تراجعاً ب 8 مراتب مقارنة بنسبة 2011-2012.

ويرجع تراجع هذه المؤشرات إلى تراجع المؤشرات الفرعية التي تتألف من 12 مكوناً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

وبناءً على هذا التقرير للتنافسية العالمي (2012-2013)، وعليه فإن الجزائر تنتمي إلى المرحلة الانتقالية بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، أما المقياس الثاني فهو يتمثل في نصيب الصادرات من السلع الأولية ويعتبر أن الدول التي تصدر أكثر من 70 % من المنتجات الأولية، فإن البلد يندرج ضمن المرحلة الأولى أو ضمن المرحلة الانتقالية الأولى مثل الجزائر.⁽²⁷⁾

تصنيف الجزائر مع الدول العربية حسب مراحل النمو الاقتصادية

الترتيب سنة 2011	الترتيب سنة 2012	الدولة	مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي \$	المرحلة
130	↓ 134	موريتانيا	أقل من 2.000	المرحلة الأولى الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج
138	↓ 140	اليمن		
14	↑ 11	قطر	2.000 2.999	المرحلة الانتقالية بين الأولى و الثانية
17	↓ 18	السعودية		
34	↓ 37	الكويت		
94	↓ 107	مصر		
87	↓ 110	الجزائر		
-	↓ 13	ليبيا		
71	↑ 64	الأردن	3.000 8.999	المرحلة الثانية معززات الكفاءة
73	↑ 70	المغرب		

32	= 32	عمان	-	9.000 17.000	المرحلة الانتقالية بين الثانية و الثالثة
37	↑ 35	البحرين			
89	↓ 91	لبنان			
27	↑ 24	الإمارات	من	أكثر 17.000	المرحلة الثالثة القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تقرير موجز حول التنافسية العالمية (2012-2013) - من إعداد وحدة التنافسية
- مركز الدراسات الاقتصادية و الصناعية - الغرفة الصناعية - الأردن - ص ص
14-13.

وعليه من الجدول و حسب هذا المؤشر:

- المرحلة الأولى قيادة عناصر الإنتاج: وهي المرحلة التي يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى أقل من 2.000 دولار، وتمثل الدول التي تقودها عناصر الإنتاج بدون ابتكار أو تكنولوجيا (موريتانيا واليمن).

- المرحلة الانتقالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي من 2.000 - 2.999 دولار وتمثل الدول التي تقودها موارد تعدينية أو إستخراجية (قطر، السعودية، الكويت، مصر، الجزائر، ليبيا).

- المرحلة الثانية قيادة الكفاءة: وهي المرحلة التي يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي من 3.000 - 8.999 دولار وتشمل الدول التي تطورت أسواقها (الأردن، المغرب).

- المرحلة الانتقالية من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي من 9.000 - 17.000 دولار تمثل الدول التي تطور المستوى التكنولوجي بها (عمان، البحرين، لبنان).

- المرحلة الثالثة مرحلة قيادة الابتكار: وهي المرحلة التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي عن 17.000 دولار وهي الدول الأعلى تقدماً بالابتكار (الإمارات العربية المتحدة).⁽²⁸⁾

4- الميزة التنافسية:

عرّف "مايكل بورتر" الميزة التنافسية 1985 على أنها القيمة التي تقدمها المؤسسة

ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشرائها. كما أن القيمة العالية تنتج عنه تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار، وتنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين.

5- أنواع الميزة التنافسية:

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين للميزة التنافسية:

أ- ميزة التكلفة الأقل:

يمكن لمؤسسة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين، يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

ب- ميزة التميز:

تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما تكون قادرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها وإن الحصول على هذه الميزة يستند إلى عوامل التفرد.⁽²⁹⁾

6- العوامل المحددة للميزة التنافسية حسب مقاربة مايكل بوتر:

تقاس الميزة التنافسية من خلال عدة نماذج وهي:

أ- نموذج الماسة الصناعية (porter's Diamond Model):

اقترح "بورتر" إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية ما، في أربعة أركان أساسية:

1. **عوامل الإنتاج:** حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كمًا ونوعًا.

2. **ظروف الطلب:** يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية، ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصسه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على إستراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج، ويتم التركيز على توقعات المستهلكين وإلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة المختارة، وتعزيز الأداء. وتنقسم الآثار المتولدة عن ظروف الطلب إلى نوعين:

- آثار ساكنة: التأثير على اقتصاديات الحجم.

- آثار ديناميكية: التأثير على عمليات الابتكار والتحسين.

3. الصناعة الداعمة والمكملة: هي مجموعة من المتغيرات التي تبيّن مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها و تتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها، فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالمياً. وعادة ما تكون الدولة ذات قدرة تنافسية في تجمعات الصناعية المرتبطة والمساندة، فالتفاعلات داخل هذه التجمعات تستطيع أن تكون مصدراً رئيسياً من مصادر الميزة التنافسية ومن أبرزها:

الدولة	النشاط	الميزة التنافسية للصناعة الداعمة
سويسرا	الدواء	• ارتباط صناعة الدواء بنجاح سويسرا في صناعة الأصباغ.
سنغافورة	خدمات الموانئ	• ارتباط خدمات الموانئ بنجاحها في مجال إصلاح السفن.
الولايات المتحدة الأمريكية	الحاسبات الآلية	• ارتباط الحاسبات الآلية بسيطرتها على صناعة البرمجيات و خدمات قواعد البيانات.
إيطاليا	الحلي الذهبية والفضية	• ارتباط صناعة الحلي الذهبية و الفضية بسيطرة الشركات الإيطالية بإنتاج 2/3 الإنتاج العالمي من الآلات المستخدمة في صناعة الحلي.

4. إستراتيجية المؤسسة و منافستها:

ويتم فيها دراسة إستراتيجية المؤسسات ومستوى التركيز في الصناعة وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة، وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن بين الوحدات الصناعية التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكل العناقيد الصناعية، حيث إنّ التعاون بين المؤسسات المختلفة ضمن العنقود تجمع بين المرونة والفعالية، من خلال التشارك في شراء المواد الخام أو امتلاك إستراتيجية منسجمة لتسويق مخرجاتها، كما تبحث إستراتيجية المؤسسة أيضاً في الأثر المحتمل للتكامل العمومي والذي تضبط به نفس المؤسسة عدة مراحل من العمليات التقنية من الإنتاج إضافة إلى العوامل الأربعة السابقة الذكر، أضاف بورتر ركنين آخرين لاكتساب ميزة تنافسية وهما:

5. الدور الحكومي (Gouvernement):

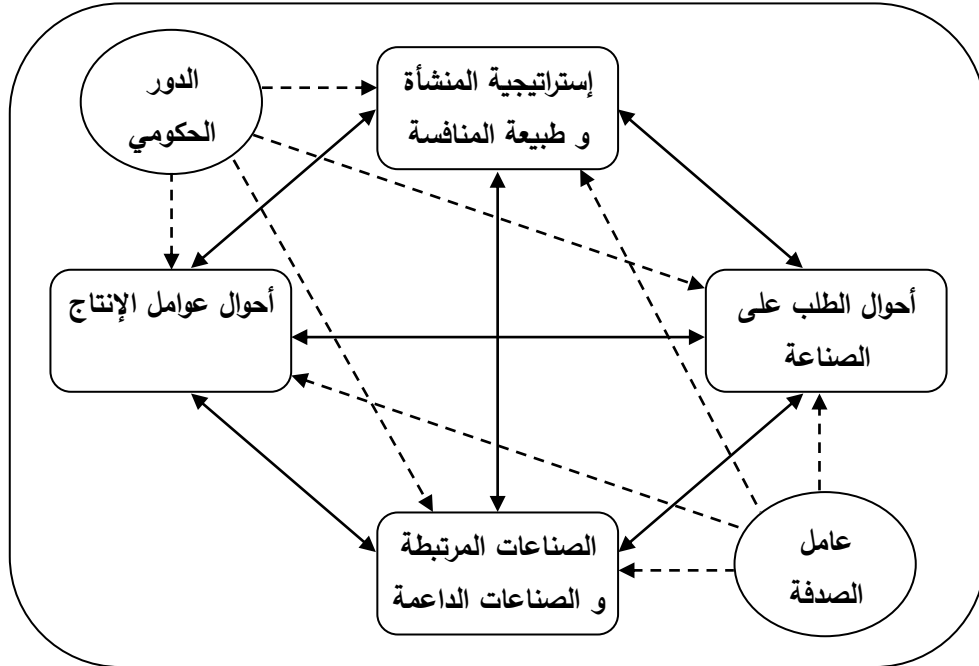
والذي يمثل في إيجاد بيئة قانونية و تجارية مستقرة وملائمة للاستثمار والتجارة، حيث يقع على عاتق الحكومة إنشاء مراكز تدريب متخصصة، وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات والتعاون بين العناقيد الصناعية و الجامعات، ودعم نشاطات جمع المعلومات وترتيبها، وتحسين المواصلات والاتصالات والبنية التحتية، من أجل تحسين شبكات التوزيع، وتعمل الماسة بفعالية عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أنّ أي ضعف في أي عنصر من عناصرها يضعف الماسة، و بالتالي يؤثر على المناخ التنافسي بشكل عام.

6. عامل الصدفة (Chance):

ويقصد بها حدوث تغيرات مفاجئة تؤثر على مجموعة من المحددات مما يؤدي إلى نجاح صناعة من الصناعات عن غيرها.⁽³⁰⁾

إن الطرح الذي قدمه « Porter » من أنّ التفاعلات بين جميع العناصر السابقة هو لخلق وضع تنافسي يقوم على أساس إيجاد ابتكارات جديدة تساهم في تحسين القدرة التنافسية والشكل يعبر عن ماسية « Porter »، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:⁽³¹⁾

مكونات الميزة التنافسية عند بورتر



Source: Örjan Sölvell, Cluster: Balancing Evolutionary and Constructive Forces, Sweden, 2nd edition, 2009, p: 10, au site d'Internet: www.Cluster-research.org

ب- نموذج مايكل بورتر « Porter » لتحليل الصناعة في الدول المتقدمة:

إن قوى التنافسية الخمسة "البورتر" هي أداة تستخدم في تحليل الميزات التنافسية والعلاقات المتبادلة مع السوق، وتقييم إستراتيجيات الأعمال والأسواق كما أنّ هذه الأداة تقارن البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية للعمل على نطاقها الواسع.

ويعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيرت إحدى هذه القوى، فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة وسوق العمل المرتبط بأدائها وما قد يترتب عليها في محيط العمل والأسواق المحيطة.

وتختلف الربحية من مؤسسة إلى أخرى، وقد قام "بورتر" بوضع خمسة عناصر تؤثر على مقدار الربحية في الصناعة، و تسمى بالقوى الخمسة لبورتر وهي:

1. درجة المنافسة (Degree of rivalry):

يمكن أن تقود المنافسة بين المؤسسات إلى اللاربحية « Zero profit » إذا لم تعمل المؤسسات على إيجاد حلول للتغلب على المنافسين، مثل البحث عن ميزة تنافسية في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو زيادة أو تخفيض الأسعار، أو البحث عن حلول أخرى. ويمكن أن نميز المنافسة بين المؤسسات من خلال ما يلي:

أ- عدد المؤسسات: كلما زاد عدد المؤسسات الموجودة في صناعة معينة كلما قلت حصة المؤسسة من السوق المستهدفة.

ب- مقدار النمو في الأسواق: كلما قل النمو في السوق كلما زادت المنافسة للحفاظ على حصة كل واحدة منها.

ج- درجة تميز المنتجات: الفروقات غير الملموسة بين المنتجات أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المؤسسات ترفع من درجة المنافسة ففي حال تشابه المنتجات بشكل كبير، فإن ذلك يؤدي إلى سهولة تبديل المنتج بالنسبة للعميل و بالتالي تجد المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بعملائها.

2. البدائل (Substitute):

يقصد بالبدائل على أنها منتجات في صناعة أخرى تؤدي نفس الغرض أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، و تظهر المنافسة عند تغير سعر المنتج البديل للأقل أو للأكثر، وبالتالي لا تكتفي دراسة المنافسين الذين يعملون في نفس الصناعة فقط، بل لابد من توسيع دائرة المنافسين لتشمل البدائل.

3. عوائق دخول المنافسين إلى السوق (Barriers To Entry):

إن دخول مؤسسة ما إلى نشاط معين يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى

العاملة في نفس النشاط، و كلما كان السهل الحصول على التقنية المستخدمة في ذلك النشاط، كلما كان العدد المتوقع لدخول مؤسسات جديدة ومنافسة كبيراً، مما يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى. و عادة ما يؤدي إلى إفلاس وإغراق عدد كبير من المؤسسات.

4. القوة التفاوضية للموردين (Supplier Power):

تحتاج المؤسسة للحصول على مدخلات اللازمة لإنتاج منتج ما، إلى مادة أولية و بالتالي فهي تحتاج إلى توريد هذه الاحتياجات وكلما كان الموردون أكثر قوة، كلما أثر على ربحية المؤسسة خاصة عند وجود احتكار من مورد واحد أو اتفاق بين مجموعة من الموردين على أسعار معينة.

5. القوة التفاوضية لعملاء (Buyer Power):

إنّ القوة الشرائية للعميل تؤثر على ربحية المؤسسة، فإذا كانت للعميل سلسلة من المنافذ لشراء بضائعه، يتشكل لديه قوة ضغط تساعد في الحصول على تسهيلات أكبر عند شراء المنتج، مقارنة مع منفذ واحد أو اثنين.⁽³²⁾

ج- نموذج أوستن (Austin) لتحليل الصناعة و قوى التنافس بالدول النامية:

إن تحليل الصناعة في الدول النامية يقودنا إلى البحث عن خصائص و مميزات هيكل الصناعة وديناميكية التنافس بهذه الدول، أضاف أوستن (Austin) لنموذج (Porter) تأثير عوامل البيئة الخارجية غير المباشرة، وبالذات التشريعات الحكومية، حيث يصلح هذا النموذج لدول العالم الثالث حيث يوجد تأثير قوي لهذه العوامل، و لا يستطيع نموذج Porter العمل إلا في سوق المنافسة الحرة.

فنموذج قوى التنافس الخمس الذي يقدمه "مايكل بورتر"، يعتمد بدرجة على الأسواق وصناعات الدول المتقدمة. لذلك قام الاقتصادي "أوستن" (Austin) بتعديل هذا النموذج حتى يمكن اعتماده في تحليل الصناعة وظروف التنافس بالدول النامية، وفي هذا الإطار قام "أوستن" (Austin) بإجراء تعديلات على النحو التالي:

1. **التعديل الأول:** عنصر آخر يتمثل في تصرفات الحكومة باعتبارها قوة كبرى في الدول النامية تؤثر الحكومة على هيكل الصناعة وديناميكيته وذلك باعتبار القوة السادسة التي يكون من الواجب إضافتها إلى النموذج "مايكل بورتر"، كما أنها يمكن تحديد الأسعار والتكاليف، ومن هنا فإن الحكومة يكون لديها تأثير على بيئة التنافس في الدول النامية.

2. **التعديل الثاني:** إضافة العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكيات التنافس، فالعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والديمقراطية

تؤثر على قوى التنافس الخمس وعلاقتها بشدة المزاومة، لكل من المورد و العملاء، تهديد الداخلين، تهديد المنتجات البديلة. (33)

الخاتمة

يعد أسلوب العناقيد الصناعية من أنجع وسائل التنمية الحديثة، التي انتهجتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعدما أثبتت التجارب أن صغر حجمها لا يمثل مشكلة كبيرة لنشاطها بل يجب عليها ربط نفسها في تجمعات وتكتلات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات إستراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على مجابهة تحديات العولمة وتحرير التجارة. لذلك حظيت لعناقيد الصناعية باهتمام كبير من طرف دول العالم بسبب قدرتها احتواء النقص وتقوية العلاقات ما بين المؤسسات الصغيرة ومحيطها، وفي الجزائر أهم المشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عزلها عن محيطها الصناعي والعلمي، وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز أهم الصعوبات.

قائمة المراجع وهوامش البحث:

1. صندوق التنمية الصناعية السعودي – قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية – العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها (الجزء الأول) – سبتمبر 2007 – ص ص2-3.
2. التجمعات الصناعية البديل القادم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية – [http://www.aleqt.co] تاريخ الاطلاع 2014./02/01
3. إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر – دراسة حالة: إقليم جنوب الصعيد – رسالة دكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني – ممدوح محمد مصطفى – جامعة عين شمس – القاهرة – 2004 – مصر.
4. العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم – دراسة أصدرت عن مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مصر – جويلية 2003 – ص 12.
5. صندوق التنمية الصناعية السعودي – قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية – العناقيد الصناعية مفهومها و آلية عملها (الجزء الأول) مرجع سابق – ص ص4-5.
6. The department of trad and industry, clusters, February 23rd, 2014, <http://www.dti.gov.uk/clusters>.
7. زايري بلقاسم – العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف –

- الجزائر – العدد 2007/7، ص 174.
8. صندوق التنمية الصناعية السعودي – قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية – العناقيد الصناعية (الجزء الأول) مفهومها وآلية عملها – قسم البحوث الدراسات الاقتصادية – تقرير اقتصادي – مرجع سبق ذكره – ص 4.
9. صندوق التنمية الصناعية السعودي – قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية – العناقيد الصناعية (الجزء الأول) مفهومها وآلية عملها – تقرير اقتصادي – مرجع سبق ذكره – ص 7-8.
10. شوقي جباري – بوديار زهية – تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات في التجربة الإيطالية – الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية – جامعة الشلف – الجزائر – 09 نوفمبر 2010.
11. مجلس الوزراء – مركز اتخاذ القرار: www.idse.gov.eg – تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2014.
12. صندوق التنمية الصناعية السعودي – قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية – العناقيد الصناعية تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها (الجزء الثاني) – تقرير اقتصادي – جانفي 2008 – ص 7.
13. الخلدونية – مجلة علمية – محكمة نصف سنوية تعني بالدراسات والبحوث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون – تيارت – الجزائر – العدد 2012/01.
14. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين الدور الضئيل وكيفية التفعيل – محمد طابوي – أستاذ بجامعة البليدة – دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – العدد الثاني عشر – فيفري 2009 – ص 44.
15. مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية – العددان 55-56 – 2011 – ص 69، ص 70 – دريس يحي – آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر).
16. القانون رقم (18/1) المؤرخ في 12 كانون الأول/ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: انظر الجريدة الرسمية (الجزائر)، العدد 77 (15 ديسمبر 2001).
17. Bulletin d'information statistique de la PME (ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement), pour année 2012, Edition Avril 2013, N° 22, P9-10.

18. دريس يحي، آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)، مجلة بحوث الاقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية – لبنان، العددان 55-56 / 2011، ص 71.
19. Bulletin d'information économique (ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat), N° 22 (2012), PP42-47.
20. العناقد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مرجع سابق، ص 22.
21. دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية – مصر – جويلية 2011، ص 3.
22. www.businessDictionary.com, March 14th, 2014.
23. www.iese.edi.com/copmtitiveness, March 14th, 2014.
24. تقرير التنافسية العالمي 2012-2011: www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Global%20Competitiveness%20Report/index.htm
25. عدنان فرحان الجوراني – تقرير التنافسية العالمية 2013-2012: [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:consulté le Cite : le 25/03/2014](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:consulté%20le%2025/03/2014)
26. www.djazair.com/fr/liberté.p14 Consulté le: 8 Avril 2014 à 16 h 03. Classée au 110^e rang sur 144 nations l'Algérie perd trois places au classement du forum économique mondial. Meziane Rabhi publie dans liberté le 06-09-2012.
27. تقرير دولي: الجزائر محصنة اقتصاديًا – أخبار ومعلومات على الجزائر، www.barakish.net تاريخ الاطلاع 2014./04/28
28. تقرير التنافسية العالمي (2013-2014) – وحدة الأبحاث و التقارير الاقتصادية – مقال بعنوان (تجاهل لتفوق مناخ المملكة الاقتصادي على أمريكا ب (113) مرتبة): www.alittihad.ae/details تاريخ الاطلاع 2014./04/28
29. دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية – مرجع سابق – ص 13.
30. المرصد الوطني للتنافسية – مرجع سبق ذكره – ص ص 17-18.
31. لؤي صادق الحاج مصطفى – القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطويرها – مذكرة ماجستير – كلية الدراسات العليا جامعة النجاح – نابلس – فلسطين – 2005 – ص 28.
32. دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية – مصر – جويلية 2011، ص ص 21-20.
33. متناوي محمد – دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة و قياس التنافسية وأهم محدداتها – الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية – جامعة الشلف – الجزائر – 09 نوفمبر 2010.